www.daralthaqafa.com

# جرائم الفساد المالي والإداري و الاقتصادي

## في القطاعين العام والخاص

القاضي العسكري
خير محمد السعيد

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن

www.daralthaqafa.com

# جرائم الفساد المالي والإداري و الاقتصادي

## في القطاعين العام والخاص

www.daralthaqafa.com

342, 565088

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (2024/2/1027)

المؤلف: خير محمد السعيد

الكتاب: جرائم الفساد المالي الإداري والاقتصادي في القطاعين العام والخاص

الواصفات: جرائم الفساد - الفساد في المؤسسات - القطاع العام - القطاع الخاص

الاتفاقيات الدولية - القانون الدستوري

لا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أو الناشر

ISBN: 978-9923-15-265-2

الطبعة الأولى 2024م - 1445هـ

جميع الحقوق محفوظة Copyright © All rights reserved

رتبت كافة التشريعات مسؤولية جزائية على انتهاك حقوق المؤلف وحقوق الناشر وحقوق الملكية الفكرية سواء كان هذا الانتهاك بالاستنساخ أو التصوير أو التخزين أو الترجمة أو التسجيل الصوتي أو المرئي أو تحويل المصنف (الكتاب) إلى صيغة إلكترونية و/أو بأية طريقة أخرى دون الموافقة الخطية للمؤلف والناشر مالكي حقوق الملكية، وتعتبر جميع الأفعال المذكورة أعلاه من الجرائم، وتصل عقوبتها إلى الحبس، ولم تقف التشريعات عند ذلك، بل يترتب على هذه الجرائم مسؤولية مدنية، تتمثل بمطالبة المعتدي بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وعليه نهيب بالجميع الالتزام واحترام قانون حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية تجنباً للمساءلة القانونية وتحت طائلة المسؤولية الجزائية والمدنية والإدارية

الناشر:

دار الثقافة للنشر والتوزيع

أسسها خالد محمود جابر حيف عام 1984عمان - الأردن

Est. Khaled M. Jaber Haif 1984 Amman - Jordan

المركز الرئيسي

عمان - وسط البلد - قرب الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري - رقم 3 د

هاتف: 4646361 6 (962 +) - فاكس: 4610291 6 (962 +) ص. ب 1532 عمان 11118 الأردن

فرع الجامعة

عمان - شارع الملكة رانيا العبد الله - مقابل بوابة العلوم - مجمع عربيات التجاري - رقم 261

الطابق الأول - هاتف: 5341929 6 (962 +) - ص. ب 20412 عمان 11118 الأردن

Dar Al-Thaqafa For Publishing & Distributing

Website: www.daralthaqafa.com e-mail: info@daralthaqafa.com

الثقافة للتصميم والإخراج

www.daralthaqafa.com

# جرائم الفساد المالي والإداري والاقتصادي

## في القطاعين العام والخاص

القاضي العسكري
خير محمد السعيد

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
1445هـ - 2024م

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com



# الفهرس

**المقدمة** ..... 9

## الفصل الأول

## ماهية جرائم الفساد في التشريع الأردني

المبحث الأول: حقيقة جرائم الفساد في القطاع الحكومي والخاص..... 16

المطلب الأول: تعريف الجريمة في اللغة والاصطلاح القانوني..... 16

المطلب الثاني: مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً وأنواعه ..... 17

المطلب الثالث: مفهوم جرائم الفساد..... 23

المبحث الثاني: جرائم الفساد.. أسبابها وخصائصها وطبيعتها القانونية..... 26

المطلب الأول: أسباب انتشار جرائم الفساد في القطاع الحكومي والخاص..... 26

المطلب الثاني: خصائص جرائم الفساد ..... 30

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لجرائم الفساد في القطاعين العام والخاص..... 36

المبحث الثالث: شركات القطاعين العام والخاص في التشريع الأردني..... 44

المطلب الأول: مفهوم الشركات وأنواعها ..... 45

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للشركات المساهمة العامة والخاصة.... 54

www.daralthaqafa.com



# الفصل الثاني

# التشريعات الأردنية والاتفاقيات الدولية

# وصور جرائم الفساد في القطاعين العام والخاص

المبحث الأول: التشريعات الأردنية والاتفاقيات الدولية في مكافحة جرائم الفساد ..... 72

المطلب الأول: حدود التزام التشريعات القانونية الأردنية بتنفيذ الاتفاقيات الدولية..... 73

المطلب الثاني: مواءمة التشريعات القانونية الأردنية للاتفاقيات الدولية لمكافحة جرائم الفساد ..... 75

المبحث الثاني: المسؤولية الجزائية عن جرائم الفساد..... 81

المطلب الأول: ماهية المسؤولية الجزائية وأساسها..... 81

المطلب الثاني: شروط المسؤولية الجزائية..... 85

المبحث الثالث: صور جرائم الفساد في القطاعين العام والخاص في التشريع الأردني..... 91

المطلب الأول: صور جرائم الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص..... 91

المطلب الثاني: صور جرائم الفساد في الأعمال الاقتصادية ..... 127

المطلب الثالث: التحقيق في جرائم الفساد..... 142

www.daralthaqafa.com



# الفصل الثالث

# آليات مكافحة جرائم الفساد

# في المملكة الأردنية الهاشمية

المبحث الأول: الإطار التشريعي في مكافحة جرائم الفساد ..... 166

المطلب الأول: مرتكزات مكافحة الفساد ..... 166

المطلب الثاني: التشريعات الأردنية في مكافحة جرائم الفساد في القطاع الخاص ..... 170

المطلب الثالث: التدابير الوقائية والردعية لمواجهة جرائم الفساد ..... 179

المبحث الثاني: دور الأجهزة الرقابية في مكافحة جرائم الفساد ..... 184

المطلب الأول: جهات الرقابة الداخلية ..... 184

المطلب الثاني: جهات الرقابة الخارجية ..... 189

**الخاتمة** ..... 203

**المراجع** ..... 207

www.daralthaqafa.com

www.daralthaqafa.com



# المقدمة

تعد جرائم الفساد من الجرائم العالمية التي لا تعترف بالحدود الزمانية ولا المكانية التي يتعدى أثرها الإطار الإقليمي لدولة معينة ليشمل أثرها الاعتداء على القيم الإنسانية في المجتمع الدولي، وقد زادت جرائم الفساد مع التطور التكنولوجي فأصبحت تشكل عائقاً رئيسياً لعملية النهوض لأي مجتمع، مما جعلها تمثل خطراً كبيراً يواجه الأمن المجتمعي، ويشمل عمليات البناء والتنمية لما لها من مخاطر تؤثر على كيان الدولة ككل.

وجرائم الفساد ظاهره متفشية في الماضي والحاضر لدرجة أن معالجتها تشكل تحدياً، وقد شهدت السنوات الأخيرة تغييراً ملحوظاً وايجابياً في تكاتف المجتمع الدولي في مكافحة جرائم الفساد[1]، حيث تضمنت الاتفاقيات الدولية سواء المتعددة الأطراف، أم الثنائية والقوانين الوطنية العديد من النصوص التشريعية في مجال مكافحة جرائم الفساد بكافة أشكاله، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لعام 2010[2].

بالإضافة لدور القوانين الجنائية الوطنية والدولية في مكافحة جرائم الفساد، نجد أن هنالك دوراً مهماً تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية ومنها منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة دولية غير حكومية وإحدى منظمات

(1) الجوهري، السيد محمد حسن (2018)، الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 315.

(2) سويلم، محمد علي (2018)، السياسة الجنائية في مكافحة الفساد في ضوء الاتفاقيات الدولية وقوانين مكافحة الفساد، الطبعة الثانية، دار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 959.

www.daralthaqafa.com



المجتمع المدني الرائدة في مجال مكافحة جرائم الفساد حيث تقوم بتشجيع الجهود وجمعها في إطار تحالف عالمي قوي لوضع حد للآثار المدمرة لجرائم الفساد حول العالم، حيث تقوم هذه المنظمة بدور مهم في إحداث تغيير من أجل ايجاد عالم خالياً من جرائم الفساد حيث بدأت ومنذ عام 1995 بإعداد تقارير دوريه سنوية شاملة لمدركات جرائم الفساد لمختلف دول العالم[1].

ولما كانت المجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات تعاني من جرائم الفساد، لذا لا بد من إيجاد حلول لهذه الظاهرة وتقليص تداعياتها السلبية على عملية التنمية ومسيرة التقدم في الوطن العربي، والذي منه المجتمع الأردني الذي يعاني من خطورة جرائم الفساد، وهو ما دفع المشرع الأردني العمل على إيجاد آليات عملية وتشريعية لمكافحة انتشارها في القطاعين العام والخاص، فكانت أولى تلك الخطوات في عام 1996 من خلال إنشاء مديرية مكافحة الفساد في دائرة المخابرات العامة التي عملت على مكافحة أشكال جرائم الفساد، وفي عام 2000 تم تشكيل لجنة عليا لمكافحة جرائم الفساد مكلفة بوضع استراتيجية وطنية للمكافحة، ولم تقف الجهود عند هذا الحد، فكانت الخطوة الأبرز في جهود المملكة الأردنية الهاشمية لمكافحة جرائم الفساد، الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 1/8/2004 بعد المصادقة عليها بموجب قانون رقم 28 لسنة 2004، وبموجب هذه الاتفاقية تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد بالقانون رقم 62 لسنة 2006، والذي استمر العمل به حتى تم إلغاؤه وإصدار قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 ساري المفعول، وهو ما أدى إلى إنشاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

(1) بيضون، فاديا قاسم (2013)، **الفساد أبرز الجرائم والآثار وسبل المعالجة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 361.

www.daralthaqafa.com



التي تتمتع بصفة الضابطة العدلية لإجراء كافة التحريات اللازمة لتعقب جرائم الفساد، وإحالة مرتكبيها للنيابة الخاصة التي تم إنشاؤها لمكافحتها.

ولما كانت المملكة الأردنية الهاشمية جزءاً من هذا العالم، فقد وضعت من التشريعات من أنظمة وقوانين ما يحقق حماية القطاع الحكومي والخاص من جرائم الفساد.